اليوم العالمي للإحصاء
20.10.2020
ربط العالم ببيانات يمكننا الوثوق بها

المندوبية السامية للتخطيط
HAUT-COMMISSARIAT AU PLAN

# إنجاز أهداف التنمية المستدامة بالمغرب: الوضعية الراهنة والتحديات الرئيسية

في سبتمبر 2015، اعتمد المجتمع الدولي القرار 1/70 « تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030» المتعلق ببرنامج عالمي يتكون من 17 هدفًا و 169 غاية و 231 مؤشرًا. ويدعو هذا القرار الأممي جميع الدول إلى ضمان تتبع منتظم وتشاركي للتقدم المحرز في تحقيق هذه الأهداف ، على الصعيدين الوطني والإقليمي.

ويتم التتبع على المستوى الدولي من خلال المنتدى السياسي رفيع المستوى للتنمية المستدامة الذي ينعقد سنويًا تحت رعاية المجلس الإقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة وكل أربع سنوات تحت رعاية الجمعية العامة للأمم المتحدة. وفي هذا الإطار، فان جميع الدول الأعضاء مدعوة لعرض التقدم الذي أحرزته في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

لقد انضمت المملكة المغربية إلى هذه الأجندة العالمية والتزمت بتنفيذها. ومن أجل الوقوف على الإنجازات والتحديات فيما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة ، نظمت المندوبية السامية للتخطيط بتعاون مع ووزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، وبدعم من منظومة الأمم المتحدة بالمغرب، استشارتين وطنيتين حول تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، عامي 2016 و 2019.

وقد توجت أشغال المشاورة الوطنية الثانية بتقرير عن إنجازات أهداف التنمية المستدامة والذي تم استكماله وتحيينه بعد ذلك في إطار اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة التي تم إحداثها في يوليوز 2019 تحت رئاسة رئيس الحكومة والتي تعتبر المندوبية السامية للتخطيط عضوا فيها مكلفا بإعداد التقرير الوطني حول تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

وفي هذا السياق، قامت المندوبية السامية للتخطيط، بتعاون مع جميع القطاعات الحكومية، بإعداد التقرير الوطني 2020 حول تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ، والذي يستعرض أهم الإنجازات والتحديات في هذا المجال ومختلف الاستراتيجيات القطاعية المعتمدة، فيما تم إغناؤه بسيناريوهات تطور بعض مؤشرات التنمية المستدامة بحلول عام 2030 باستخدام نموذج التوازن العام الحسابي وبنتائج تقييم آثار جائحة كوفيد-19 على الحياة الإقتصادية والإجتماعية الوطنية، إضافة إلى نتائج الإستشارة مع المجتمع المدني التي تم تنظيمها عبر الإنترنت من طرف المندوبية السامية للتخطيط.

وتقدم هذه المذكرة التركيبية التي تم إعدادها بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للإحصاء ، أهم أوجه التقدم المحرز والتحديات الرئيسية المطروحة في مجال تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ، وتطور بعض مؤشرات أهداف التنمية المستدامة في أفق 2030 ونتائج الإستشارة مع المجتمع المدني. وتندرج ضمن الاستراتيجية التواصلية للمندوبية السامية للتخطيط حول التقرير الوطني 2020 لإنجاز أهداف التنمية المستدامة بشكل خاص ، وحول الأجندة الأممية 2030 للتنمية المستدامة بشكل عام.

## أهم الإنجازات والتحديات في مجال تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

فيما يخص حصيلة إنجازات أهداف التنمية المستدامة، مكن فحص التقدم المحرز من التمييز بين ثلاث مستويات رئيسية :

1. غايات تم تحقيقها قبل 10 سنوات من المواعيد المحددة في 2030. ويتعلق الأمر بالقضاء على الجوع، وتقليص وفيات الأمهات إلى 72,6 لكل 100 ألف ولادة حية (مقابل أقل من 70 لكل 100 ألف ولادة حية في 2030 حسب الأجندة 2030) ووفيات الأطفال دون سن الخامسة إلى 22,16 لكل 1000 ولادة حية (مقابل أقل من 25 بالنسبة للأجندة 2030) ، ووفيات الأطفال حديثي الولادة إلى 13,56 وفاة لكل 1000 ولادة حية (مقابل أقل من 12 بالنسبة للأجندة 2030)، وكذا تعميم التعليم الابتدائي، وتحقيق المناصفة بين الجنسين في جميع الأسلاك الدراسية وتعميم الولوج إلى الماء والكهرباء.
2. غايات سيتم تحقيقها قبل سنة 2030 وتهم على الخصوص، مكافحة الفقر وتحسين تغذية الأطفال دون سن الخامسة وتعميم التعليم في جميع الأسلاك الدراسية. فقد تم تقليص الفقر إلى 2,9 % في 2018 و تقليص نسبة الهزال عند الأطفال دون الخامسة إلى 2,6 % . كما تم تحسين ظروف السكن، حيث انخفضت نسبة المساكن الحضرية البدائية من 8,4 % سنة 2004 إلى 3,6 % سنة 2018. بالإضافة إلى ذلك، بذلت جهود كبيرة في مجال فك العزلة بالوسط القروي، وذلك بفضل برامج بناء شبكة الطرق القروية، ليصل معدل فك العزلة إلى 79,3% سنة 2017 مقابل ب 54 % سنة 2005. كما تم تحسين مستوى التغطية الصحية ليبلغ معدلها 68,8 % سنة 2019 .وفيما يتعلق بالطاقات المتجددة، انخرط المغرب في دينامية إنجاز مخططات كهربائية كبيرة من مصادر الطاقة الشمسية والريحية، مما مكنه من التوفر على سعة كهربائية من مصادر متجددة تمثل 34 % من السعة الوطنية للإنتاج الكهربائي وعلى إنتاج كهربائي من مصادر متجددة يبلغ 20% من إجمالي إنتاج الكهرباء.
3. غايات تمثل تحديات رئيسية يدركها المغرب ويعمل على رفعها في أفق سنة 2030 . ويتعلق الأمر أساسا بالحد من التفاوتات الإجتماعية والمجالية وتلك القائمة على النوع، وتوسيع الحماية الإجتماعية وتعزيز النمو الإقتصادي والشغل اللائق وخاصة لفائدة الشباب والنساء، والحفاظ على التنوع البيولوجي ومكافحة آثار التغير المناخي.

## آفاق تطور أهداف التنمية المستدامة في أفق 2030

في إطار أشغالها المتعلقة بمحاكاة آثار السياسات العمومية وتوفير إضاءات حول عملية صنع القرار، لاسيما فيما يتعلق بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وضعت المندوبية السامية للتخطيط سيناريوهات لـ تطور أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 بناءً على نموذج توازن عام حسابي (Development Sustainable(SDGSIM; Simulations Goal ،تم تطويره من طرف المندوبية السامية للتخطيط بتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وعلى هذا الأساس، تم تحليل ثلاث سيناريوهات لتطور الإقتصاد الوطني وانعكاساتها على أهداف التنمية المستدامة.

1. **السيناريو الاتجاهي:** ستعرف مؤشرات أهداف التنمية المستدامة تحسنا في 2030 وخاصة تلك المتعلقة بتحسين التمدرس وتقليص وفيات الأمهات والأطفال وبالولوج للخدمات الإجتماعية الأساسية.
2. **السيناريو المحتمل:** ستشهد مؤشرات أهداف التنمية المستدامة تحسنا أفضل مقارنة بالسيناريو الاتجاهي، خصوصا في مجالي التعليم وصحة الأم والطفل.
3. **السيناريو المرغوب فيه:** ستعرف مؤشرات أهداف التنمية المستدامة تطورا ملحوظا مقارنة بالسيناريو الاتجاهي، وخاصة في ميدان التعليم حيث ستنخفض نسبة المراهقين غير المتمدرسين ب30% وفي مجال صحة الأم، حيث سيتقلص معدل وفيات الأمهات إلى 47 حالة وفاة لكل 000 100 ولادة حية.

## تأثير جائحة كوفيد 19 على دينامية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

نظرًا للطابع المندمج لأهداف التنمية المستدامة ، فقد تأثرت سلبا دينامية إنجاز أهداف التنمية المستدامة جراء الأزمة الصحية الناجمة عن وباء CO-VID19 والتي ألقت بظلالها في ما بعد على الحياة الإقتصادية والإجتماعية برمتها. فقد أظهرت نتائج عدد من الدراسات والبحوث الإحصائية التي أجرتها المندوبية السامية للتخطيط، أن الوباء قد يكون تسبب في خسارة إجمالية تبلغ 8,9 نقطة مئوية في النمو الإقتصادي ببلادنا خلال الربع الثاني من عام 2020. وبخصوص سنة 2020، من المتوقع أن يشهد الإقتصاد المغربي انكماشًا بنسبة 5,8% نتيجة تأثيرات الجفاف والوباء.

كما صرحت 34 %من الأسر المغربية أنها حُرمت من مصادر الدخل بعد توقف نشاطها ، مما سيؤدي إلى اتساع دائرة الفقر وتعميق الفوارق الإجتماعية. وتشير تقديرات البنك الدولي الجديدة ، المعتمدة على الدخل الفردي ، إلى أنه بحلول عام 2020، يمكن أن يصل معدل الفقر إلى 6.6% وأن تبلغ نسبة الأشخاص «المعرضين للفقر» و / أو «الفقراء» حوالي 19.87 %. كما تأثر تعليم الأطفال والولوج إلى الخدمات الصحية، حيث صرح 18% من الأسر على الصعيد الوطني و 29% في المناطق القروية ، أن أطفالهم لا يتابعون التعلم عن بعد،فيما حال الحجر الصحي دون لجوء الأسر إلى العلاجات الصحية وخاصة بالنسبة للأشخاص المصابين بأمراض مزمنة. إضافة إلى ذلك، كان تأثير الوباء على التشغيل واضحًا أيضًا ، لا سيما بالنسبة للمشتغلين في القطاع غير المهيكل، الذين يمثلون غالبية كبيرة من السكان النشيطين المشتغلين بالمغرب.

## أهم نتائج الإستشارة مع منظمات المجتمع المدني حول مساهمتها في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

شاركت في الإستشارة 121 جمعية، تنتمي لمختلف جهات المملكة. تشتغل الجمعيات المشاركة على جميع مجالات أهداف التنمية المستدامة، مع التركيز على التنمية البشرية وقضايا الشباب والثقافة والبيئة. وتستهدف أساسا الفئات السكانية الهشة وخاصة الشباب والنساء والأطفال والأشخاص في وضعية إعاقة.

تتمحور أهم أنشطة الجمعيات في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة حول التوعية ودعم القدرات وإنجاز المشاريع والمرافعة.

وتراهن الجمعيات على رافعات أساسية لتسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة في أفق 2030 ببلادنا، تتعلق بالحكامة الجيدة، بما في ذلك إشراك المجتمع المدني وتعزيز قدراته البشرية والمالية واللوجستيكية، وتعزيز الرأس المال البشري والتخطيط والتقييم في مجال تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

## بعض السبل لتسريع إنجاز أهداف التنمية المستدامة

من أجل إعطاء نفس جديد لدينامية تسريع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ينبغي التركيز على مجموعة من المجالات الحيوية وهي كالتالي:

- القطاع الصحي لمواجهة وباء كوفيد 19 مع الاهتمام الضروري بصحة الأم والطفل والأمراض المزمنة؛
- قطاع التعليم، من أجل تحصين المكتسبات مع تطوير جودة الخدمات وتقليص الفوارق الإجتماعية في الولوج إليها؛
- تقليص الفوارق وتعزيز التنمية الدامجة، حيث لا يترك أي شخص خلف الركب، وخاصة لفائدة الفئات الإجتماعية والمناطق الجغرافية الفقيرة والهشة: تركيز السياسات العمومية على حاجيات النساء والشباب والأطفال والأشخاص المسنين والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة؛
- تعزيز نظام الحماية الإجتماعية ، وخاصة للفئات الفقيرة والهشة من السكان؛
- خلق فرص الشغل اللائق، وخاصة للشباب والنساء وحماية الشغل لدى المشتغلين في القطاع غير المهيكل ؛
- تعزيز النمو الإقتصادي المشترك مع توزيع عادل لثماره؛
- تشجيع البحث العلمي والابتكار التكنولوجي؛
- تعزيز انسجام تكامل السياسات العمومية على المستويين الوطني والترابي من أجل التصدي بفعالية لآثار الجائحة؛
- تعزيز الشراكات المتعددة الأطراف مع جميع الفاعلين في الحقل التنموي ببلادنا؛
- ضرورة إيلاء المزيد من الاهتمام للنظام الإحصائي الوطني وخاصة في أوقات الأزمات لإنتاج البيانات اللازمة لاتخاذ القرار مع ضمان عدم ترك أي أحد خلف الركب.